



مركز الميزان لحقوق الإنسان
AL MEZAN CENTER FOR HUMAN RIGHTS

أثر تدهور الأوضاع الاقتصادية في قطاع غزة على تمتع الفلسطينيين بحقهم في التعليم العالي



وحدة الأبحاث والمساعدة الفنية
يناير ٢٠٢٠

مقدمة عامة:

تواجه مؤسسات التعليم العالي في قطاع غزة العديد من التحديات والمعوقات، وبين الحين والآخر تطفو على السطح قضية العجز المالي في الجامعات الفلسطينية في قطاع غزة والمديونية العالية المتراكمة عليها. كما نثار مشكلة رسوم الدراسة الجامعية نهاية كل فصل دراسي حيث تقيد تقارير الباحثين الميدانيين العاملين في مركز الميزان إلى حرمان بعض الطلبة من دخول قاعة الامتحان بسبب عدم تسديدهم الرسوم. والأمر نفسه فيما يتعلق بالحصول على شهادات التخرج. يحاول هذا التقرير أن يبحث في الأسباب الحقيقية للأزمة التي تعصف بالجامعات الفلسطينية في قطاع غزة ومدى انعكاس تدهور الأوضاع الاقتصادية في قطاع غزة على خدمة التعليم العالي وعلى تمتع الفلسطينيين بحقهم في التعليم

يهدف هذا التقرير إلى تسليط الضوء على واقع التعليم العالي وخاصة أوضاع الطلبة ومؤسسات التعليم العالي في ظل المعوقات والقيود التي تواجهها؛ ولتحقيق ذلك اعتمد التقرير على مراجعة التقارير الإحصائية الصادرة عن وزارة التربية والتعليم العالي، بالإضافة إلى المقابلات مع المسؤولين والمختصين في هذا المجال، إلى جانب تحليل البيانات والأرقام وبالحد الذي أفصحت عنه الجامعات، واعتمد التقرير على عينة تُمثل الجامعات الحكومية، والعامة والخاصة وهي: جامعة فلسطين (خاصة)، وجامعة الأقصى (حكومية)، والجامعة الإسلامية (عامة)، ويُشار إلى أن التقرير واجهته صعوبات من أبرزها عدم توافر الأرقام التفصيلية خاصة تلك المتعلقة بالأزمة المالية وانعكاسها على هيئة التدريس وسبل مواجهتها والتغلب عليها

ويتناول التقرير هذه المشكلة بالبحث ويقدم معلومات مقارنة حول أعداد الطلبة المسجلين والملتحقين في الجامعات والكليات، ونسبة الذكور والإناث، ويبحث في الأسباب وراء الفجوة التي تظهرها المعلومات بين أعداد الطلبة المسجلين نسبة إلى عدد الخريجين، فضلاً عن استمرار الجامعات في حجز شهادات التخرج لآلاف الخريجين، ومشكلة بطالة الخريجين التي تلعب عامل رئيس في العزوف عن دفع المستحقات المالية المتراكمة على الطالب للحصول على شهادة التخرج. ويلفت التقرير إلى أن بطالة الخريجين، والحصول على الشهادة لا يعني أن هناك فرصة لاستخدامها والحصول على فرصة عمل، ما يدفع الطلاب إلى الامتناع عن دفع رسوم التخرج وسداد الأقساط المتراكمة، إذا ما أخذ في الاعتبار تدهور الأوضاع المعيشية وتوسع ظاهرة الفقر بسبب الحصار الإسرائيلي المستمر منذ اثني عشرة عاماً على قطاع غزة. هذا بالإضافة إلى الانقسام وتداعياته الكارثية على الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية للمواطنين في قطاع غزة.

ويبحث التقرير في أثر هذه المشكلة على تمتع شريحة واسعة من الطلبة بحقهم في التعليم، في ظل الدعم الحكومي لمؤسسات التعليم العالي الذي لم يكن بالشكل الكافي والمطلوب، الأمر الذي أضعف من قدرة المؤسسات على الاضطلاع بمسؤولياتها على الوجه الأمثل. وفي هذا السياق تشير البيانات والأرقام أنه في حال استمرت هذه الأوضاع الاقتصادية والضغط المفروضة على مؤسسات التعليم دون تدخلات حكومية ووقفه جادة من الأطراف كافة، سيرتفع عدد المحرومين من التعليم العالي، وتراجع جودة التعليم

وينطلق التقرير من كون الحق في التعليم بكل مراحل له مكانة بارزة في القوانين الدولية. وهو لا يشكل حقاً من حقوق الإنسان فحسب بل مسألة تتعلق بالتنمية والاقتصاد والمجتمع ككل. وهو عامل مهم من عوامل التنمية البشرية والتنمية المستدامة، كما أنه أداة فاعلة في زيادة رأس المال البشري، وتطوير الإمكانيات الهادفة إلى إعداد إنسان مزود بالمعرفة والمهارات والقيم، الأمر الذي يتطلب من الجهات كافة الشروع في تدخلات استراتيجية فاعلة وعاجلة، كي لا يفقد المجتمع واحدة من أهم أدوات إنهاء

الفروقات والتفاوتات الاجتماعية الناشئة عن الاختلافات في مصادر الدخل. كما أنه يُساهم في تحسين الأحوال الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، ويُسهم في تعزيز استقرار المجتمعات.

الحماية القانونية للحق في التعليم العالي:

حظي الحق في التعليم بما فيه التعليم العالي باهتمام كبير، وأُفردت له مساحة في القانون الدولي لحقوق الإنسان، الذي يفرض على الدول الأطراف مسؤوليات والتزامات تتمثل في مستويات ثلاث هي: التزام بالاحترام، والحماية، والأداء. ويتطلب الالتزام بالاحترام الامتناع عن الإجراءات والتدابير التي تعرقل التمتع بالحق في التعليم، أما الالتزام بالحماية فيفرض اتخاذ التدابير الكفيلة بمنع الغير من التدخل سلبياً أو انتهاك الحق في التعليم، والالتزام بالأداء (التسهيل) يتطلب من الدولة اتخاذ تدابير إيجابية تُمكن الأفراد والجماعات من الوصول والتمتع بالحق في التعليم على الوجه الأكمل.

وتحمي المادة (26) من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان حق كل شخص في التعليم، وتفرض توفير التعليم مجاناً على الأقل في مرحلتيه الابتدائية والأساسية. وأن يكون التعليم الابتدائي إلزامياً ويكون التعليم الفني والمهني متاحاً للعموم. وأن يكون التعليم العالي متاحاً للجميع تبعاً لكفاءتهم. وتتجاوز هذه المادة من الإعلان العالمي فكرة إتاحة الحق في التعليم إلى الأهداف المتوخاة من وراء التعليم، حيث تشير إلى وجوب أن يهدف التعليم إلى التنمية الكاملة لشخصية الإنسان، وتعزيز احترام حقوق الإنسان والحريات الأساسية. كما يجب أن يعزز التفاهم والتسامح والصداقة بين جميع الأمم وجميع الفئات العنصرية أو الدينية.

وفي سياق الجهود الدولية لتعزيز حماية الحق في التعليم وإضفاء الطابع الإلزامي على الدول، فرض العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية مسؤوليات والتزامات محددة، أوردها المادة (13) والمادة (14)¹. وتعتبر المادة (13) الأكثر شمولاً وإحكاماً بشأن الحق في التعليم، كونها تحث على إعمال الحق في التعليم بدون عوائق أو حواجز، وبصرف النظر سواء أكان التعليم عاماً أم خاصاً رسمياً أم غير رسمي. وتمتد مسؤوليات الدولة لجهة ضمان الحق في الحصول على التعليم، بما فيه التعليم الابتدائي والثانوي، والتعليم التقني والمهني إضافةً إلى التعليم العالي، بحيث يكون مستجيباً لاحتياجات الطلاب في مختلف الأوساط الاجتماعية والثقافية، وجعله متاحاً للجميع بكل الوسائل المناسبة، ولاسيما بالأخذ تدريجياً بمجانبة التعليم.

واعتبرت اللجنة المعنية بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية² في تعليقاتها أن توفير التعليم بأشكاله ومستوياته المختلفة يظهر من خلال السمات المترابطة والأساسية والضرورية للعملية التعليمية وهي:

1. التوافر: ويعني توفير المرافق والمدرسين المدربين الذين يتقاضون رواتب تنافسية محلية.

1 ذكرت المادة (14) من العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية فيما يتعلق بالحق في التعليم، ما يلي: "تتعهد كل دولة طرف في هذا العهد، لم تكن بعد وهي تصبح طرفاً فيه قد تمكنت من كفالة إلزامية ومجانبة التعليم الابتدائي في بلدها ذاته أو في أقاليم أخرى تحت ولايتها، بالقيام في غضون سنتين، بوضع واعتماد خطة عمل مفصلة للتنفيذ الفعلي والتدريجي لمبدأ إلزامية التعليم ومجانيته للجميع، خلال عدد معقول من السنين يحدد في الخطة".

2 اللجنة المعنية بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية هي هيئة الخبراء المستقلين التي ترصد تنفيذ دولها الأطراف للعهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية. وقد أنشئت اللجنة بموجب قرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي 17/1985 المؤرخ 28 أيار/مايو 1985 للاضطلاع بوظائف الرصد المسندة إلى المجلس الاقتصادي والاجتماعي للأمم المتحدة (المجلس الاقتصادي والاجتماعي) في الجزء الرابع من العهد. مزيد من التفاصيل في الرابط الإلكتروني الآتي: <https://2u.pw/zdUjt>

2 . إمكانية الالتحاق: بحيث يكون التعليم في متناول الجميع دون تمييز لأي سبب من الأسباب المحظورة، وإمكانية الالتحاق من الناحية الاقتصادية، تقتضى من الدول الأخذ تدريجياً بمجانبة التعليم الثانوي والعالي، مع ضرورة مراعاة إمكانية القبول خاصة للمناهج وأساليب التدريس والتي ينبغي أن تستجيب لاحتياجات الطلاب في محيطهم الاجتماعي والثقافي المتنوع".

كما أشارت اللجنة في تعليقها إلى سمتين إضافيتين ليستا ذات علاقة بموضوع التقرير وهما إمكانية القبول وقابلية التكيف.

الجدير بالذكر أن اللجنة المعنية بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية اعتمدت في تعليقها على المادة (13) من العهد، مزيداً من التوضيحات التقنية التي من شأنها تحسين بيئة التعليم العالي، واعتبرت أن استقلال مؤسسات التعليم العالي يجب أن يكون بشكل متوازن بحيث تخضع هذه المؤسسات للمحاسبة والمراجعة بشكل منصف وعادل من جانب الحكومة وفق عملية تتسم بالشفافية والمشاركة خاصة في الأموال التي توفرها الخزينة العامة لهذه المؤسسات.

وفي هذا السياق تُعتبر المساندة الحكومية لمؤسسات التعليم العالي أمر بالغ الأهمية، خاصة وأن إجماع الدولة عن دعم ومساندة وتقييم مؤسسات التعليم بشكل دوري وفعال يُمهد إلى أشكال أخرى من الانتهاكات، مثل التمييز في أعمال الحق في التعليم. ولتجنب ذلك على السلطات المواءمة بين التشريعات والممارسات ومراعاة ظروف الفقراء والطبقات الضعيفة وضمان تمتعهم بالحق في التعليم ومكافحة ومعالجة التمييز الذي قد ينشأ بسبب الأوضاع الاجتماعية أو الاقتصادية أو الجغرافية. وهذا الواقع لطالما حذرت من ممارسته الاتفاقية الخاصة بمكافحة التمييز في مجال التعليم³

3 الاتفاقية الخاصة بمكافحة التمييز في مجال التعليم، اعتمدها المؤتمر العام لمنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة في 14 كانون الأول/ ديسمبر 1960، في دورته الحادية عشرة. تاريخ بدء النفاذ: 22 أيار/ مايو 1962، وفقاً لأحكام المادة 14. وجاء فيها ما يلي: " 1- لأغراض هذه الاتفاقية تعنى كلمة "التمييز" أي ميز أو استبعاد أو قصر أو تفضيل على أساس العنصر أو اللون أو الجنس أو اللغة أو الدين، أو الرأي سياسياً وغير سياسي، أو الأصل الوطني أو الاجتماعي، أو الحالة الاقتصادية أو المولد، يقصد منه أو ينشأ عنه إلغاء المساواة في المعاملة في مجال التعليم أو الإخلال بها، وخاصة ما يلي: (أ) حرمان أي شخص أو جماعة من الأشخاص من الالتحاق بأي نوع من أنواع التعليم في أي مرحلة، (ب) قصر فرض أي شخص أو جماعة من الأشخاص الالتحاق بأي نوع من أنواع التعليم في أي مرحلة، (ج) إنشاء أو إبقاء نظم أو مؤسسات تعليمية منفصلة لأشخاص معينين أو لجماعات معينة من الأشخاص، غير تلك التي تجيزها أحكام المادة 2 من هذه الاتفاقية، (د) فرض أوضاع لا تتفق وكرامة الإنسان على أي شخص أو جماعة من الأشخاص. 2- لأغراض هذه الاتفاقية، تشير كلمة "التعليم" إلى جميع أنواع التعليم ومراحله، وتشمل فرص الالتحاق بالتعليم، ومستواه ونوعيته، والظروف التي يوفر فيها".

ولمعالجة أشكال التمييز المقصودة من جانب الدول، نورد مقتطفات من المادة (3) من الاتفاقية الخاصة بمكافحة التمييز في مجال التعليم وجاء فيها ما يلي " عملاً على إزالة ومنع قيام أي تمييز بالمعنى المقصود في هذه الاتفاقية، تتعهد الدول الأطراف فيها بما يلي: (أ) أن تلغى أية أحكام تشريعية أو تعليمات إدارية وتوقف العمل بأية إجراءات إدارية تنطوي على تمييز في التعليم، ألا تسمح بأي اختلاف في معاملة المواطنين من جانب السلطات العامة، إلا على أساس الجدارة أو الحاجة، فيما يتعلق بفرض الرسوم المدرسية، أو بإعطاء المنح الدراسية أو غيرها من أشكال المعونة التي تقدم للتلاميذ، أو بإصدار التراخيص وتقديم التسهيلات اللازمة لمتابعة الدراسة بالخارج؛ (د) ألا تسمح، في أي صورة من صور المعونة التي تمنحها السلطات العامة للمؤسسات التعليمية، بفرض أية قيود أو إجراء أي تفضيل يكون أساسه الوحيد انتماء التلاميذ إلى جماعة معينة، ..."

وتجدر الإشارة إلى أن الحق في التعليم من بين أهداف الأمم المتحدة للتنمية المستدامة (SDG)، حيث يورد الهدف رقم (4) من أهداف التنمية المستدامة أنه ينبغي "ضمان التعليم الجيد والمنصف والشامل للجميع وتعزيز فرص التعليم مدى الحياة للجميع" 4، ومن بين المقاصد الخاصة بالهدف الرابع " تكافؤ فرص جميع النساء والرجال في الحصول على التعليم المهني والتعليم العالي الجيد والميسور التكلفة، بما في ذلك التعليم الجامعي، بحلول عام 2030.

الإطار القانوني الفلسطيني الخاص بمؤسسات التعليم العالي:

تُنظّم مجموعة من القوانين الصادرة عن السلطة الوطنية الفلسطينية عمل مؤسسات التعليم العالي ومراكز البحث العلمي القائمة في فلسطين والمُعتمدة في سجلات وزارة التعليم العالي. وتُلزم هذه التشريعات دولة فلسطين بإعمال الحق في التعليم، ولاسيما نصوص القانون الأساسي الفلسطيني المعدل لسنة 2003، حيث نصت المادة (24) على ما يأتي:

1. التعليم حق لكل مواطن، وإلزامي حتى نهاية المرحلة الأساسية على الأقل ومجاني في المدارس والمعاهد والمؤسسات العامة.
2. تشرف السلطة الوطنية على التعليم كله وفي جميع مراحل ومؤسساته وتعمل على رفع مستواه.
3. يكفل القانون استقلالية الجامعات والمعاهد العليا ومراكز البحث العلمي، ويضمن حرية البحث العلمي والإبداع الأدبي والثقافي والفني، وتعمل السلطة الوطنية على تشجيعها وإعانتها.
4. تلتزم المدارس والمؤسسات التعليمية الخاصة بالمنهج التي تعتمدها السلطة الوطنية وتخضع لإشرافها.

وبالإضافة للحماية الواردة في القانون الأساسي، صدر قانون رقم (11) لسنة 1998م بشأن التعليم العالي⁵، والذي أُلغي في وقت لاحق ليحل محله قرار بقانون رقم (6) لسنة 2018م بشأن التعليم العالي⁶. وتتص المادة رقم (2) من قانون رقم (6) على أن " التعليم العالي حق لكل فرد متى استوفى شروط الالتحاق التي تحددها الوزارة والمؤسسة، بما لا يقف حائلاً أمام ممارسة حق الفرد في التعليم العالي. ومن الجدير بالذكر أن القانون رقم (11) لسنة 1998م بشأن التعليم العالي ظل سارياً في قطاع غزة بسبب الانقسام السياسي القائم⁷.

كما أصدرت السلطة الوطنية الفلسطينية العديد من القوانين المساندة للطلبة، بهدف مساعدتهم وتشجيعهم على الدراسة في التخصصات التعليمية المختلفة، فقد صدر قرار بقانون رقم (5) لسنة 2017م بتعديل القرار بقانون رقم (5) لسنة 2013م بشأن

4 لمزيد من المعلومات حول أهداف التنمية المستدامة، مراجعة الرابط الإلكتروني الآتي:

<https://www.un.org/sustainabledevelopment/ar/education>

5 صدر عن رئيس اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية ورئيس السلطة الوطنية الفلسطينية ياسر عرفات؛ بتاريخ 1998/11/2م.

6 صدر عن رئيس دولة فلسطين، ورئيس اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية محمود عباس؛ بتاريخ 2018/03/26م.

7 نتيجة الانقسام السياسي الفلسطيني الداخلي، وازدواجية القوانين والقرارات الصادرة فقد أقر المجلس التشريعي الفلسطيني مشروع قانون التعليم العالي بالقرارة الأولى، وذلك خلال جلسة عقدها في مدينة غزة. وأوضح النائب عبد الرحمن الجمل رئيس لجنة التربية والقضايا الاجتماعية أن مشروع القانون يكفل استقلالية الجامعات والمعاهد العليا ومراكز البحث العلمي ولفت إلى أن قانون التعليم العالي رقم 11 لسنة 1998م بحاجة إلى تطوير. مزيد من

التفاصيل على الرابط الإلكتروني الآتي: <https://cutt.us/sunGI>

صندوق الإقراض لطلبة مؤسسات التعليم العالي في فلسطين، 8، كما وصدر قرار مجلس الوزراء رقم (4) لسنة 2009م بشأن النظام الأساسي للجامعات الفلسطينية الحكومية 9.

وفي الوقت الذي كان يتوقع أن توفر التشريعات والقوانين والأنظمة حماية فعالة لمؤسسات التعليم العالي، إلا أن بعضها ما زال يزرع تحت وطأة الضغوط المالية. وتواجه العديد من المؤسسات أزمة قانونية مرتبطة بازدواجية القوانين والتشريعات وهي من النتائج الكارثية التي أفرزها الانقسام الفلسطيني الداخلي، حيث تزاوّل عدد من مؤسسات التعليم العالي أنشطتها دون أن تحصل على ترخيص من وزارة التربية والتعليم العالي في الحكومة الفلسطينية في رام الله، فيما حصلت على ترخيص من الوزارة في غزة. وهذا يضع الخريجين أما مشكلة رفض الوزارة في رام الله التصديق على شهاداتهم وبالتالي لا يمكنهم استكمال تعليمهم العالي خارج قطاع غزة. كما لا يمكنهم الحصول على فرصة عمل خارج القطاع، الأمر الذي يطرح مشكلة ازدواجية القوانين والمعايير وتتازع السلطات كمسألة تحتاج إلى حل عاجل.

الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية وانعكاسها على الخدمات الأساسية:

تعرض قطاع غزة على مدار العقد الأخير إلى أشكال متنوعة من الإجراءات والممارسات الإسرائيلية، التي تشكل انتهاكات جسيمة لقواعد القانون الدولي الإنساني، ومعايير القانون الدولي لحقوق الإنسان، وأفضت إلى تدمير المقومات الاقتصادية. وعملت سلطات الاحتلال على منع العمال الفلسطينيين من الوصول إلى أماكن عملهم في الداخل. كما شرعت في استهداف المنشآت الاستراتيجية كمطار غزة الدولي؛ وحظرت إنشاء الميناء البحري.

كما وضعت القطاعات الاقتصادية الرئيسية مثل الزراعة والصناعة والإنشاءات والسياحة في دائرة الاستهداف الجوي والبحري، ثم قيّدت حرية الحركة والتنقل من وإلى قطاع غزة. ولم تكتفِ بذلك بل أعلنت قطاع غزة كيان معادٍ وفرضت عليه حصاراً مشدداً.

كما شنت سلسلة عنيفة من الهجمات العسكرية واسعة النطاق وبالغة القسوة على قطاع غزة وكان أعنفها عدوان 2014م، الذي كان له أثر عميق والأوسع نطاقاً في التدمير في تاريخ احتلال الأرض الفلسطينية، من حيث أعداد الضحايا قتلى وجرحى ومهجرين قسراً، وألحق أضراراً جسيمة في البنية التحتية والقاعدة الإنتاجية التي انعكست آثارها على مجمل النشاط الاقتصادي.

وظل قطاع غزة يزرع تحت ضغوط شديدة نتيجة الدمار الهائل والكبير، حيث لم تتمكن التدخلات الدولية والإغاثية من ترميم ما خلفه العدوان بسبب القيود التي فرضتها سلطات الاحتلال، من خلال الآلية الدولية لإعادة الإعمار (GRM)، التي أسهمت في خلق حالة ركود وتباطؤ للاقتصاد الفلسطيني في قطاع غزة.

وبالرغم من انتهاء المدة الزمنية لاستكمال عملية إعادة الإعمار وهي ثلاث سنوات - تنتهي في عام 2017م - لم تنزل الكثير من الوحدات السكنية التي تنطبق عليها معايير إعادة البناء دون بناء حتى صدور هذا التقرير. كما أن استمرار التهديد بالعدوان،

8 صدر عن رئيس دولة فلسطين، ورئيس اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية محمود عباس؛ بتاريخ 2017/03/16م.

9 صدر عن د. سلام فياض رئيس الوزراء، بتاريخ 2009/09/07م.

والقيود المفروضة على حرية الحركة والتنقل للأفراد حولاً قطاع غزة إلى منطقة طاردة للاستثمار، الأمر الذي ضاعف من عمق الأزمة الاقتصادية¹⁰.

وتواصلت القيود المفروضة على الصادرات التي تحتل أهمية كبيرة في الأنشطة الاقتصادية؛ كونها توفر السيولة النقدية، وتسهم في نمو الناتج المحلي؛ خاصة قطاعات الزراعة، قطاع الصناعات الخشبية، وقطاع الملابس والخياطة وهي تُعد من أكثر القطاعات الإنتاجية، ولها أهمية كبيرة لجهة الإنتاج والتشغيل، كان له آثار سلبية على المؤشرات الاقتصادية العامة.

وأكدت سلطة النقد الفلسطينية والجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني أن الأراضي الفلسطينية شهدت أزمة مالية حقيقية نتيجة احتجاز لأموال المقاصة لأكثر من ستة أشهر متتالية في العام 2019م، ونجم عنها تراكم للمتأخرات الحكومية، كما استمر تراجع مستوى المنح والمساعدات الخارجية، وخصوصاً مع انقطاع المساعدات الأمريكية. وبخصوص نصيب الفرد من الناتج المحلي في الأراضي الفلسطينية فقد تراجع بنسبة (1.3%) عن العام 2018م، في الأراضي الفلسطينية خلال العام 2018م، نتيجة النمو الطبيعي للسكان الذي كان بوتيرة أعلى من النمو في الناتج المحلي الإجمالي¹¹.

ولعل من أبرز المؤشرات السلبية على انهيار الأوضاع الاقتصادية، توسع ظاهرة البطالة في قطاع غزة لتسجل ما نسبته (52%) في صفوف القوى العاملة. واللافت أن البطالة في صفوف الشباب في سن (18-29) عاماً ارتفعت خلال عام 2018 من 53% إلى 69%¹³. كما تفشى الفقر بين السكان وسجل ما نسبته (53.0%)¹⁴. كما أظهرت المعطيات المتوفرة أن ما نسبته (68.5%) من الأسر في قطاع غزة تعاني من انعدام الأمن الغذائي، وتواجه صعوبات في توفير كمية ونوعية الطعام بسبب محدودية الموارد المالية.

وتقدر الأمم المتحدة حجم خسائر الاقتصاد الفلسطيني بحوالي (47.7) مليار دولار، حيث أشار مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد)، أن التكلفة المالية للاحتلال الإسرائيلي للشعب الفلسطيني في الفترة الممتدة منذ عام 2000 حتى 2017 بلغت (47,7) مليار دولار أمريكي، أو ما يعادل ثلاثة أضعاف حجم الاقتصاد الفلسطيني في عام 2017، وأشار المؤتمر إلى أن هذه التكلفة مستمرة في الارتفاع¹⁶.

10 انظر، مركز الميزان لحقوق الإنسان، (2016)، ورقة حقائقي بعنوان "واقع القطاعات الاقتصادية في قطاع غزة في ظل الحصار وآلية الإعمار"، الرابط الإلكتروني: <http://www.mezan.org/post/23190>

11 الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، (2019)، تقرير حول أداء الاقتصاد الفلسطيني للعام 2019، والتنبؤات الاقتصادية لعام 2020، رام الله، فلسطين.

12 الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، (2019)، الإحصاء الفلسطيني يعلن نتائج مسح القوى العاملة للعام (2018م)، رام الله، فلسطين.

13 الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، (2019)، الإحصاء الفلسطيني يستعرض أوضاع الشباب في المجتمع الفلسطيني بمناسبة اليوم العالمي للشباب، 2019/08/12م.

14 المرجع السابق، (2019)، نسب الفقر بين الأفراد في فلسطين وفقاً لأنماط الاستهلاك الشهري حسب المنطقة، 2017

15 Food Security sector, Palestinian central Bureau of Statistic> (2018), Socio-Economic Food Security Survey 2018 Preliminary Results, (10 December 2018), Ramallah.

16 United Nations Conference on Trade and Development. (2018). The report entitled "Economic cost of the Israeli occupation for the Palestinian people: Fiscal aspects". Retrieved December 16, 2019, From: <https://cutt.us/r1Eua>

وثمة عوامل إضافية غير مرتبطة بالقيود والانتهاكات الإسرائيلية ساهمت في ضعف الأحوال الاقتصادية في قطاع غزة، وتعتبر مشكلة انخفاض السيولة النقدية من أشدها تأثيراً، وهي ناجمة عن الإجراءات التي اتخذتها ونفذتها حكومة الوفاق الوطني الفلسطيني في مطلع عام (2017م). وتمثلت بعض هذه الإجراءات في خفض النفقات، وفرض حسمات طالت رواتب الموظفين في القطاع العام، التي جرى تقليصها بنسب متفاوتة من مجمل الراتب الشهري، وإحالة الآلاف إلى التقاعد المبكر والتقاعد المالي، الأمر الذي انعكس سلباً حجم الكتلة النقدية في السوق وعلى أوضاع الموظفين وأسرهم ومستويات معيشتهم بشكل خاص.

ونتيجة للتذبذب في المساعدات المقدمة للسكان في قطاع غزة وتراجع مستوى التمويل الدولي، فقد امتد التأثير السلبي إلى الأنشطة الاقتصادية ودورة رأس المال بشكل عام. وضعفت القوة الشرائية للمواطنين. وكما ورد سابقاً أضحت معدلات البطالة والفقر وانعدام الأمن الغذائي وتنامي ظاهرة التسول والهجرة من المشكلات التي تفاقمت في قطاع غزة، وباتت الفئات الأكثر هشاشة في المجتمع مثل الفقراء والمرضى في دائرة خطر حقيقي، وانكشف العديد من المواطنين والتجار مالياً لعدم قدرتهم على مواجهة التحديات الاقتصادية المختلفة.

وحول مدى انعكاس الأوضاع الاقتصادية على الحق في التعليم، أشار الوكيل المساعد للتعليم العالي بوزارة التربية والتعليم بغزة إلى أن انخفاض قيمة الرواتب كان له تأثير سلبي على قدرة الأسر على تغطية التكاليف الدراسية لأبنائهم في المؤسسات التعليمية. وتسببت الإجراءات المتعلقة بخفض قيمة رواتب الوظيفة العمومية في صدمة حقيقية، ففي الوقت الذي أصبح فيه الموظف في درجات متقدمة من السلم الوظيفي كان من المفترض أن يحصل على دخل أفضل، كي يتناسب مع تطوره العائلي. وفجأة تعرض الموظف إلى ضربة أوقعته في أوضاع بالغة الصعوبة؛ وأصبح الموظف يحصل على ما نسبته 50% من قيمة راتبه من رام الله، ونسبة 40% من غزة. انعكست هذه التغيرات سلباً على أسر هؤلاء الموظفين وتراجعت قدرتهم على توفير كافة متطلبات التعليم العالي لأبنائهم. وانتقلت الأزمة المالية إلى مؤسسات التعليم العالي التي تأثرت وباتت تواجه صعوبات حقيقية؛ خاصة مؤسسات التعليم العالي العامة مثل: الجامعة الإسلامية، وجامعة الأزهر؛ وبعض الكليات مثل: الكلية الجامعية للعلوم التطبيقية وجامعة القدس المفتوحة، حيث تُقدر نسبة الطلبة فيها بحوالي (45%) من مجموع الطلبة الملتحقين والمسجلين في مؤسسات التعليم العالي، وتشير الأرقام المتوفرة أن حوالي 25-30% فقط من مجموع الطلبة استطاعوا دفع رسوم الفصل الثاني من العام 2018/2019م، بشكل كامل، بينما حوالي 70% لم يتمكنوا من دفع الرسوم أو دفعوها بشكل جزئي¹⁷.

ويؤكد الوكيل المساعد أن أولوية المانحين الدوليين لم تتغير على الرغم مما جرى في قطاع غزة، وظل الدعم موجه بالدرجة الأولى إلى مؤسسات التعليم الأساسية، مؤكداً أن الكثير من التحديات تواجه تقديم الخدمة التعليمية بجودة عالية في مؤسسات التعليم العالي حيث مازالت على سبيل المثال: القيود مفروضة على دخول بعض المواد اللازمة لبعض التخصصات العلمية وما زال الاحتلال الإسرائيلي يمنع إدخال المواد الكيميائية التي تستخدم في التحليل بالمختبرات التعليم لبعض المساقات¹⁸.

وتسببت عدم قدرة الطلبة على دفع الرسوم الدراسية إلى تغييرات واختلالات كبيرة في العملية التعليمية في مؤسسات التعليم العالي، وكان من بين آثارها السلبية، انخفاض حجم إيرادات مؤسسات التعليم العالي التي اضطرت إلى خفض النفقات التشغيلية وقيمة الأجور والرواتب للعاملين فيها أو دفع الرواتب والأجور بنسب متفاوتة. ووجد بعض الأساتذة من طواقم الهيئات التدريسية، خاصة

17 مقابلة مع الدكتور أيمن اليازوري الوكيل المساعد للتعليم العالي، بوزارة التربية والتعليم، قابله: باسم أبو جري بتاريخ (14، سبتمبر، 2019).

18 المرجع السابق.

حملة الشهادات والتخصصات المطلوبة، في الهجرة خارج القطاع أحد الحلول الممكنة بهدف البحث عن حياة أفضل، وهذا شكل تحدياً إضافياً، حيث أن استمرار هذا النزيف والفقدان المستمر للكوادر العلمية من أصحاب الكفاءة سوف يلقي بتبعات سلبية على العملية التعليمية ومستوى خدمة وجودة التعليم العالي.

وفي السياق ذاته أشار مدير عام التعليم الجامعي في وزارة التربية والتعليم العالي في غزة 19، إلى مجموعة من الحقائق والعوامل التي أثرت على جودة التعليم وهي:

1. الأوضاع الاقتصادية في قطاع غزة، والحصار الطويل المفروض على القطاع، مما تسبب في انخفاض عدد الطلبة الملتحقين في التعليم الجامعي.
2. عجز الطلبة عن تسديد الرسوم الجامعية، مما أثر على تقديم الخدمات الجامعية ودفع أجور المحاضرين وتوفير النفقات التشغيلية على أكمل وجه.
3. فقدان الدعم المقدم لمؤسسات التعليم العالي، مما أدى إلى حالة من التدهور في الخدمات التي تقدمها الجامعات في جميع المجالات.
4. حالة الانقسام التي تمر بها فلسطين، ما بين غزة والضفة الغربية، مما ترك آثاراً واضحة في مختلف مجالات الحياة ومنها التعليمية في مؤسسات التعليم العالي.

مؤسسات التعليم العالي أرقام وبيانات عامة:

إن الحق في الحماية الاجتماعية وتوفير التعليم يعتبر واحداً من الحقوق التي يتوجب على دولة فلسطين مراعاتها في سياق أنشطتها وفعاليتها وينبغي في سياق تسهيل وتيسير الوصول والحصول على التعليم مراعاة الاحترام، والحماية، والأداء، ولتحقيق هذه الغاية تقوم وزارة التربية والتعليم العالي والبحث العلمي 20 بمهام الإدارة والإشراف من أجل توفير تعليم عالٍ وبحث علمي يواكب التطور العالمي بحيث ينعكس أثره على تطور دولة فلسطين 21

وشهد التعليم العالي نمواً مضطرباً خلال السنوات الأخيرة بالرغم من التحديات، والتي من أبرزها صعوبة توفير فرص العمل للخريجين، وأشارت الهيئة الوطنية للاعتماد والجودة والنوعية أنه في الأراضي الفلسطينية بلغ عدد مؤسسات التعليم العالي (51) مؤسسة 22، بواقع (18) جامعة، و(16) كلية جامعية، و(17) كلية متوسطة، وهذا يتطلب ضرورة اعتماد المراجعة الدورية من خلال الهيئة الوطنية لما فيه مستقبل أفضل للأجيال القادمة.

19 مقابلة مع الدكتور خليل حماد، مدير عام التعليم الجامعي في وزارة التربية والتعليم العالي، قابله: باسم أبو جري بتاريخ (24، ديسمبر، 2019م)
20 أوكلت مهمة تسيير التعليم في دولة فلسطين إلى وزارتين في السلطة الوطنية الفلسطينية، خاصة بعدما صدر قرار بقانون رقم (11) لسنة 2019م بشأن فصل وزارة التربية والتعليم العالي إلى وزارتين حيث نصت المادة (1) على فصل وزارة التربية والتعليم العالي إلى وزارتين وذلك على النحو الآتي: وزارة التربية والتعليم، ووزارة التعليم العالي والبحث العلمي.

21 وزارة التعليم العالي والبحث العلمي (2019)، تاريخ الاطلاع (22 أكتوبر، 2019)، عنوان الموقع:

<http://www.mohe.pna.ps/moehe/visionandmission>

22 الهيئة الوطنية للاعتماد والجودة، وزارة التربية والتعليم العالي، الرابط الإلكتروني: <http://www.aqac.mohe.gov.ps/aqac>

وتُقدم خدمات التعليم العالي في قطاع غزة عبر (28) مؤسسة، موزعة على النحو الآتي²³: (8) جامعات تقليدية (واحدة حكومية، وأربع خاصة، وثلاث عامة، و(10) كليات جامعية و(8) كليات متوسطة و(1) بوليتكنك و(1) أكاديمية دراسات عليا (خاصة). ويبلغ عدد الطلبة المسجلين في مؤسسات التعليم العالي في محافظات قطاع غزة خلال العام الدراسي 2019/2018 (80385) طالباً/ة من بينهم (36340) من الذكور أي ما نسبته (45.2%)، و(44045) من الإناث بواقع (54.8%)، فيما بلغ عدد الخريجين (19377)، وبلغ عدد الذكور منهم (9501) أي ما نسبته (49.0%)، بينما بلغ عدد الإناث (9876) أي ما نسبته (51.0%).

ولمعرفة تأثير التطورات الاقتصادية وانعكاسها على أعداد الطلبة بشكل تفصيلي خاصة الطلبة الذين ينتقلون من المرحلة الثانوية إلى مؤسسات التعليم العالي، وفحص مدى استمرار الطلبة الجدد في الدراسة دون انقطاع أو تأجيل ومقارنة الملحقين بأعداد الخريجين نستعرض الأرقام الآتية.

جدول رقم (1) يبين أعداد الطلبة الناجحين في الثانوية العامة وعدد الطلبة في مؤسسات التعليم العالي (2015-2019)

المجموع	عدد الخريجين		المجموع	عدد الطلبة المسجلين في مؤسسات التعليم العالي		المجموع	خريجو الثانوية العامة		الأعوام الدراسية
	إناث	ذكور		إناث	ذكور		إناث	ذكور	
18825	9371	9454	94830	52024	42806	20757	11748	9009	15-2014
20532	10047	10485	92934	50436	42498	22051	12585	9466	16-2015
21508	9907	11601	85660	47348	38312	24452	13137	11315	17-2016
19844	9830	10014	84817	45362	39455	24239	13521	10718	18-2017
19377	9876	9501	80385	44045	36340	23112	13315	9797	19-2018

المصدر: الكتب الإحصائية الصادرة عن وزارة التربية والتعليم -قطاع غزة، (2019).

تبين الاتجاهات والمقارنات المعروضة في الجدول رقم (1) أنه طرأ ارتفاع في أعداد الناجحين في الثانوية العامة ما بين الأعوام (15/2014) حتى العام (17/2016)، ومن ثم سجل انخفاض طفيف في أعداد الطلبة الناجحين خلال (18/2017) و(19/2018)، لكن بالمقارنة مع العام (15-2014) نجد أن أعداد الطلبة تحافظ على الزيادة، وبخصوص أعداد الناجحين في الثانوية العامة من الإناث خلال الأعوام الدراسية الممتدة من (15/2014) حتى (9/2018)، نجد أن أعداد الإناث تفوق أعداد الذكور، وسجلت نسبتهم (56.5%)، (57.0%)، (53.7%)، (55.7%)، (57.6%) على التوالي.

23 جاء في المادة (17) من القرار بقانون رقم (6) لسنة 2018م بشأن التعليم العالي ما يلي: "1- تصنف المؤسسة من حيث التأسيس إلى: حكومية: تنشأ بموجب قرار من مجلي الوزراء، وتنظم شؤونها بموجب أحكام التشريع الخاص بها. (ب) عامة: المؤسسات غير الهادفة لتحقيق الربح، (ج) خاصة: ربحية وغير ربحية، والمسجلة وفقاً لقانون الشركات. 2- تصنف المؤسسة من حيث البرامج التعليمية إلى: أ- الجامعات التي تضم ما لا يقل عن ثلاث كليات، وتقدم الآتي: برامج الدبلوم المتوسط من خلال كليات مجتمع منفصلة. 2- برامج تعليمية تنتهي بمنح درجة البكالوريوس "الدرجة الجامعية الأولى". 3- برامج للدراسات العليا، تنتهي بمنح درجة الدبلوم العالي أو الماجستير أو الدكتوراة. ب- الكليات الجامعية التي تقدم. 1- برامج تعليمية أكاديمية أو مهنية أو تقنية، تنتهي بمنح درجة البكالوريوس. 2- برامج مهنية أو تقنية لمدة سنتين أو ثلاثة، تنتهي بمنح درجة الدبلوم المتوسط. ج- كليات المجتمع التي تقدم برامج مهنية أو تقنية لا تقل مدة الدراسة فيها عن سنة دراسية واحدة، تنتهي بمنح شهادة الدبلوم المتوسط أو الدبلوم المهني أو التقني.

وبشأن انتقال الإناث من الثانوية العامة والتحاقهن بمؤسسات التعليم العالي تشير البيانات إلى وجود اتجاه نحو زيادة عدد الإناث في مؤسسات التعليم العالي وتجاوزت نسبتهن ال (50%) وبلغت نسبتهن مقارنة مع الذكور خلال الأعوام الماضية المعدلات الآتية: (54.8%)، (54.2%) و(55.2%)، (53.4%)، (54.8%)، ويرجع سبب ارتفاع عدد الإناث لحصولهن على معدلات مرتفعة في امتحانات الثانوية العامة تمكنهن من الدراسة في مؤسسات التعليم العالي والاستفادة من المنح التي تُعطى للمتفوقين كما يدل على حرص الأسر على تعليم الإناث.

وتبين الأرقام المتعلقة بمعدلات التخرج أن إجمالي عدد الخريجين طرأ عليه انخفاض في السنوات الثلاث الأخيرة، ويُلاحظ أن عدد الخريجات الإناث أقل من الذكور، حيث بلغت نسبتهن مقارنة مع الذكور خلال نفس الفترة ما يلي: (49.7%)، (48.9%)، (46.0%)، (49.5%)، (51.0%)، مما يُشير إلى وجود تحديات تحول دون تخرج الإناث واستكمال دراستهن بشكل طبيعي بالرغم من نسبتهن العالية والتي تفوق الذكور في المؤسسات حيث إن أعدادهن الناجحات في الثانوية العامة تفوق أعداد الذكور، وأعداد الملتحقات بالجامعات نسبياً تفوق الذكور، إلا أن أعداد الخريجات من مؤسسات التعليم أقل من الذكور.

واقع الطلبة في الجامعات:

تتباين الجامعات والكليات في قطاع غزة في مرجعيتها وأنوعها وفي مشاكلها وتحدياتها إلا أن الأزمة المالية تعتبر القاسم المشترك بين هذه المؤسسات. وتبدو الأزمة أكثر وضوحاً في الجامعات العامة مثل: جامعة الأزهر، والجامعة الإسلامية، وجامعة القدس المفتوحة على وجه التحديد باعتبار أن الدعم الحكومي محدود²⁴، وقدرة هذه الجامعات على جلب التمويل بطريقة سهلة وميسرة أمر بالغ الصعوبة في ظل تدهور الأوضاع الاقتصادية وانحسار القطاع الخاص، وأمام التحديات المتزايدة المفروضة على القطاع الأهلي

وحول صعوبة الأوضاع المالية في الجامعات الفلسطينية بقطاع غزة، عرضت اللجنة المشتركة للجامعات الفلسطينية والتي تضم جامعة الأزهر والجامعة الإسلامية وكلية العلوم التطبيقية، واقع الأزمة المالية التي تعاني منها الجامعات الفلسطينية في قطاع غزة، وأكدت أن الأزمة كبيرة ويتجاهلها البعض لكن الطلاب وأسرهم يشعرون بها، وأشارت اللجنة أن عدد الطلبة المسجلين في الجامعات انخفض خلال العشر سنوات الماضية. ودعت اللجنة إلى دعم الجامعات كونها تقدم خدمة اجتماعية لكافة المواطنين²⁵.

وأدى ضعف قدرة الأسر على دفع وتغطية الرسوم الدراسية إلى مشاكل مزدوجة، تجاوزت في آثارها الطلبة أنفسهم لتتأثر مؤسسات التعليم التي تعاني من شح في المصادر التمويلية الكافية والثابتة، مما فاقم من مديونية الجامعات وعجزها عن تنفيذ برامجها على الوجه الأمثل خاصة لجهة توفير الأجهزة والتقنيات التعليمية المتطورة وزيادة مخصصات البحث العلمي، ودفع رواتب وحوافز مالية للموظفين.

وبسبب عدم الاستقرار المالي تأثر الأداء الأكاديمي لهيئة التدريس، وأصبحت فكرة الهجرة إلى الخارج سواء كإجازة لمواصلة الدراسة أو للحصول على فرصة عمل خارج القطاع حاضرة لدى العاملين في المجال الأكاديمي وتمكن البعض من الالتحاق في

²⁴ انتلاف من أجل النزاهة والمساءلة (أمان)، مخصصات التعليم العالي لم تحوّل لمعظم الجامعات الفلسطينية خلال السنوات الماضية، تاريخ النشر (13، ديسمبر، 2019م)، الرابط الإلكتروني: <https://2u.pw/5skq1>

²⁵ وكالة معاً الإخبارية، (26، يوليو، 2019)، جامعات غزة تتجه نحو الانهيار والاعلاق، تاريخ الاطلاع: (27، ديسمبر، 2019)، الرابط الإلكتروني:

<https://cutt.us/XF59o>

سلك التعليم العالي بالدول العربية والأجنبية، وضعفت قدرة المؤسسات على الاحتفاظ بالكوادر العلمية المؤهلة والنادرة بسبب تراجع ظروفهم الاقتصادية على نحو غير مسبق²⁶.

وتُشير التقديرات إلى أنه في حال ظلت الأحوال الاقتصادية على هذا النحو، خاصة استمرار شح فرص العمل، ستزداد حالة الإحباط بين صفوف السكان، وربما نشهد عزوف أعداد أكبر من الطلبة عن التعليم الجامعي وحينها سيتربط على ذلك مشاكل اجتماعية أكثر تعقيداً وخطورة.

جامعة فلسطين (كإنموذج على الجامعات الخاصة):

يؤكد رئيس جامعة فلسطين²⁷ الدكتور سالم صباح أن الطلب الاجتماعي على التعليم يتزايد ويحظى باهتمام كبير من الأسر الفلسطينية. وبخصوص طلبة جامعة فلسطين ومدى انعكاس الأوضاع الاقتصادية على قدرتهم، أكد صباح أن حوالي (30%) من الطلبة غير قادرين على تسديد الرسوم. وأشار إلى بروز ظاهرة تأجيل الدراسة والانسحاب من بين الفصول الدراسية بين صفوف الطلبة، نظراً لضعف قدرتهم على مقابلة تكاليف التعليم. ولفت صباح إلى أن السنوات الأخيرة شهدت ظاهرة عدم قدرة الخريج على دفع المبالغ المالية لصناديق الإقراض، وبناءً عليه تناقصت الأموال الواردة لصناديق إقراض الطلبة، التي تقوم فكرتها على تلقي المساعدات والمنح الخارجية والمحلية ومن ثم منحها للطلبة على شكل قروض حسنة أو منح، بحيث يتم تسديدها على شكل أقساط شهرية ميسرة بعد تخرج الطالب وحصوله على عمل²⁸.

ومن بين المؤشرات التي تدل على صعوبة الأوضاع الاقتصادية للطلبة ظهرت مشكلة تكديس أعداد كبيرة من الشهادات للطلبة الخريجين، بسبب عدم مقدرتهم على دفع الرسوم وعدم وجود فرص عمل تُشجع على استلام الشهادات. وأشار صباح أن حوالي 30% من الخريجين لم يتسلموا شهاداتهم²⁹.

جدول رقم (2) يبين تفاصيل حالة الطلبة الملتحقين في جامعة فلسطين في الفترة الممتدة من (2015-2019)

الأعوام الدراسية	عدد الطلبة المسجلين	عدد الخريجين	عدد الطلاب القادرين على تسديد الرسوم كاملة	عدد الطلبة اللذين اضطروا إلى تأجيل الدراسة أو تسربوا من الجامعة	عدد الطلبة الخريجين الذين لم يتسلموا شهاداتهم الجامعية نتيجة الرسوم الدراسية
2014-15	1600	1100	90%	400	حوالي 1100 خريج لم يتمكنوا من استلام شهاداتهم أي ما نسبته 30% من عدد الخريجين الإجمالي.
2015-16	1800	1200	80%	400	
2016-17	2000	1300	70%	500	

²⁶ راجع بحث لنيل درجة الماجستير للطلبة ميسون زكي فوجو بعنوان: استراتيجيات التنمية البشرية ودورها في الحد من ظاهرة هجرة الكفاءات العلمية في فلسطين (دراسة حالة قطاع غزة)، على الرابط <https://library.iugaza.edu.ps/thesis/102370.pdf>

²⁷ جامعة فلسطين مؤسسة أكاديمية، تلخص رسالتها في تقديم التعليم والبحث العلمي المميز وخدمة المجتمع من خلال برامج مرتبطة بالتنمية المستدامة وتخرج أجيالاً محصنة بالقيم الأصيلة. وشرعت في تقديم خدماتها أوائل شهر مارس من عام 2005م بمدينة غزة، حصلت الجامعة على الاعتماد النهائي لكلياتها وبرامجها عام 2008م، فيما لا يزال العمل مستمراً للحصول على الاعتماد النهائي لباقي كلياتها.

²⁸ مزيد من المعلومات راجع صندوق إقراض طلبة مؤسسات التعليم العالي في فلسطين، الرابط الإلكتروني الآتي:

<http://www.iqrad.edu.ps/infoa/about>

²⁹ مقابلة مع الدكتور سالم صباح، رئيس جامعة فلسطين، قابله باسم أبو جريّ بتاريخ 28/أكتوبر/2019م.

	600	%60	1500	2150	18-2017
	750	%50	-	2200	19-2018

يلاحظ من البيانات الواردة في الجدول رقم (2) أن جامعة فلسطين حافظت على ارتفاع أعداد المسجلين الجدد فيها، وقد عزت إدارة الجامعة السبب في هذا الارتفاع والإقبال المتواصل على الجامعة لإدخالها تخصصات جديدة تلائم حاجة السوق، فضلاً عن زيادة حجم المنح المقدمة، وبخصوص انتظام الطلبة على مقاعد الدراسة في ظل الظروف الاقتصادية المتدهورة، تظهر المؤشرات والبيانات إلى ارتفاع أعداد الطلبة الذين اضطروا إلى تأجيل الدراسة أو التوقف والانسحاب.

وتبين البيانات الواردة أن زيادة ملحوظة طرأت على أعداد الطلبة المتعسرين مالياً في السنوات الماضية، ففي السنة الدراسية 2016-17 بلغ عددهم (500) طالب/ة، وفي العام التالي ارتفع عددهم إلى (600) طالب/ة، فيما وصل عددهم في العام الدراسي 2018-19 حوالي (750) طالب/ة، كما ينبغي الإشارة إلى أن حوالي (1100) خريج/ة أي ما نسبته (30%) لم يتمكنوا من استلام شهاداتهم، وهذه المؤشرات تعكس خطورة ما آلت إليه الأوضاع في مؤسسات التعليم العالي.

جامعة الأقصى (كإنموذج على المؤسسات الحكومية)

شهدت جامعة الأقصى 30 - الجامعة الحكومية الوحيدة- في قطاع غزة في الأعوام الأخيرة ارتفاعاً ملحوظاً في أعداد الطلبة الراغبين في الدراسة فيها، وأكد عميد شؤون الطلبة في جامعة الأقصى 31؛ أن الجامعة تجمع بين أسوارها الطلبة من مستويات اقتصادية مختلفة، وتساهم قيمة الساعات الدراسية المالية المنخفضة، حيث تتراوح قيمة الساعة المعتمدة ما بين (10-15) ديناراً، في تشجيع وجذب الطلبة للدراسة في الجامعة.

وتحرص الجامعة على تقديم المنح والإعفاءات والمساعدات لفئات مختلفة من الطلاب، خاصة الطلبة المصنفين كحالات اجتماعية ومنح الإخوة، والطلبة المتفوقين في الثانوية العامة، والطلبة من أصحاب الأمراض الخطيرة مثل (السرطان والتلاسيميا)، وإعفاء الطلبة من حفظة القرآن الكريم. كما يستفيد الطلبة من البرامج التي توفر للطلاب قروض ميسرة.

وبالنظر إلى أن الجامعة حكومية وجميع الرواتب والأجور للعاملين في الجامعة مكفولة من الخزينة العامة، فقد أعطى ذلك الجامعة مساحة لتقديم أفكار وحلول من شأنها التخفيف عن الطلبة. وعملت الجامعة على تخفيض قيمة المناقصة للكافتيريا، والمكتبة الجامعية شريطة أن يخفض المستأجرون لهذه المرافق من قيمة الوجبات الغذائية والمشروبات، وثمان الكتب وطباعتها وتصويرها. وفي السياق ذاته صدرت تعليمات إلى المدرسين والأكاديميين بالتخفيف من شرط حضور الطالب كافة المحاضرات خلال الفصل الدراسي.

وتقدم الجامعة القروض والمنح لمساندة الطلبة على استكمال دراستهم، لكن من الملاحظ أن بعض الطلبة باتوا يخشون التسجيل والاستفادة من برامج القروض؛ كونها تشترط قيام الطالب المقترض بإحضار كفيل معتمد لدى الصندوق للتوقيع على نموذج

³⁰ جامعة الأقصى هي مؤسسة تعليم عالٍ حكومية مستقلة علمياً وأكاديمياً، تحولت عام (2001/2000م) من كلية إلى جامعة الأقصى، يديرها مجلس استشاري مكون من (11) عضواً، يبلغ عدد طلابها (22240) طالباً وطالبة، وتضم الجامعة (564) عضو هيئة تدريس، و(560) موظفاً إدارياً في فروع الجامعة. مزيد من المعلومات على الرابط الآتي: <https://cutt.us/Sh1bl>

³¹ مقابلة مع الدكتور رياض أبو زناد، عميد شؤون الطلبة في جامعة الأقصى، قابله الباحث: باسم أبو جري، بتاريخ (30، أكتوبر، 2019).

التعهد والالتزام وسداد كامل القروض عند التخرج، كي يتسنى للطالب استلام شهادته الجامعية³²، وبدون ذلك تبقى الشهادة محتجزة لحين استكمال قيمة القرض. وأضاف العميد أن عدد الطلبة الخريجين، ممن لم يسددوا الرسوم للحصول على الشهادة (9470) طالب وطالبة وتبلغ قيمة الديون المستحقة عليهم (4.206.417) ديناراً أردنياً.

ويؤكد عميد شؤون الطلبة بجامعة الأقصى أنه بالرغم من هذه التسهيلات إلا أن الأوضاع الاقتصادية طالت بتأثيراتها العديد من الطلبة، وخلفت أمامهم حواجز وعوائق نحو استكمال تعليمهم بانتظام. وتشير الأرقام إلى أن عدد طلبة الجامعة (22629) طالباً وطالبة، (68%) من هؤلاء الطلبة يدرسون بانتظام، وبلغ عددهم (15378) خلال الفصل الأول 2019-2020م، فيما بلغ عدد المتوقفين عن الدراسة وممن قاموا بالتأجيل (7251) طالب وطالبة أي ما يعادل (32%) من مجموع الطلبة، وهذه الأرقام في الجامعة الحكومية ذات الرسوم المنخفضة تدل على حجم المشكلة المالية التي يواجهها الطلبة نتيجة تدهور الأوضاع الاقتصادية.

وأشار العميد إلى أن عدم توفر فرص العمل يشكل عاملاً مهماً في عزوف الطلبة/ات عن استلام شهاداتهم، فأزمة بطالة الخريجين تقف حائلاً أمام إقبال الطلبة على استلام شهاداتهم. ولفت إلى أن لحظة تخرج الطالب/ة من الجامعة " كانت من أجمل اللحظات لا بل الأكثر فرحاً وسعادة، كانت لحظة الاقتراب من تحقيق الحلم بالحصول على وظيفة وتكوين حياته الخاصة، لكن في الوقت الحالي باتت أصعب اللحظات عندما يحصل الخريج على شهادته ويتخرج من الجامعة لأنه يعلم أنه لن يحصل على فرصة عمل وسينضم لجيش العاطلين عن العمل، نظراً للظروف السياسية والاقتصادية التي يمر بها القطاع المحاصر". ولمزيد من التوضيح نستعرض الأرقام الآتية المتعلقة بجامعة الأقصى.

جدول رقم (3) يبين أعداد الطلبة الجدد المسجلين في جامعة الأقصى في الفترة الممتدة من (2015-19)

المجموع	طالبات	طلاب	الإجمالي	الفصل الدراسي	العام الدراسي
4103	2761	1025	3786	الأول	16-2015
	214	103	317	الثاني	
2200	1550	445	1995	الأول	17-2016
	124	81	205	الثاني	
3299	2115	822	2937	الأول	18-2017
	229	133	362	الثاني	
4221	2705	1105	3810	الأول	19-2018
	255	156	411	الثاني	
4760	3382	1378	4760	الأول	20-2019

³² مزيد من المعلومات راجع صندوق إقراض طلبة مؤسسات التعليم العالي في فلسطين، الرابط الإلكتروني الآتي:

<http://www.iqrad.edu.ps/infoa/about>

المصدر: جامعة الأقصى، (2019).

يُظهر الجدول رقم (3) نمواً ملحوظاً في أعداد الطلبة المسجلين في جامعة الأقصى، خلال السنوات الثلاث الأخيرة، وخلال مقابلة عدد من الطلبة، كشف العديد منهم أن الأوضاع الاقتصادية لأسرهم دفعتهم إلى التسجيل في جامعة الأقصى نظراً لانخفاض قيمة الرسوم فيها³³.

وفيما يتعلق بنسبة التحاق الإناث بالجامعة يوجد فارق واضح لصالح الإناث مقارنة مع الذكور، علماً بأن هذه النسبة تكررت في الجامعات التي أفصحت عن بيانات الطلبة. وأكدت إدارة الجامعة أن العام (17/2016) سجل أقل نسبة في أعداد الطلبة، وعزت ذلك إلى الأزمة التي عصفت بالجامعة نتيجة تبادل الاتهامات بين كل من وزارة التربية والتعليم في حكومة التوافق في رام الله ووزارة التربية والتعليم بغزة على خلفية إصدار الطرفين قرارات وتعليمات، وفي وقت لاحق أعلن وزير التربية والتعليم الدكتور صبري صيدم عن انتهاء أزمة جامعة الأقصى بعد تشكيل مجلس توافقي جديد للجامعة يضم كل الأطياف السياسية³⁴.

الجامعة الإسلامية (كإنموذج على المؤسسات العامة):

أوضح الدكتور عليان الحولي النائب الأكاديمي بالجامعة الإسلامية³⁵ أن نظام التعليم العام في المجتمع يُعد أحد الأنظمة التي تتأثر بالتغيرات الحاصلة في المجتمع، ويفسر تدهور الأوضاع الاقتصادية التناقص الحاصل في أعداد الطلبة في مؤسسات التعليم العالي. ويضيف الحولي أن حالة الركود الاقتصادي وشح فرص العمل والتشغيل انعكس سلباً على الأوضاع المالية للأسر التي تُعد الممول الرئيس للطلاب، ونتيجة ذلك لم تتمكن شريحة من الطلبة الالتحاق بمؤسسات التعليم العالي عموماً. وتشهد الجامعة تذبذباً في أعداد الملحقين بالدراسة نتيجة الأوضاع التي انعكست سلباً على فلسطين عموماً وقطاع غزة على وجه الخصوص، وطالت تأثيراتها قطاع التعليم العالي، ما تسبب في عدم تمكن العديد من الطلبة من الالتحاق بالجامعات، أو تسديد ما عليهم من رسوم دراسية

وبخصوص أعداد الإناث والذكور من الطلاب ونسبهم المختلفة، أشار الحولي إلى أن عدد الطلبة الملحقين بالجامعة الإسلامية يقدر بحوالي (16800) طالب/طالبة والنسبة الأكبر أي حوالي (63%) من الإناث. وتحرص الجامعة على تقديم البرامج التعليمية، حيث تُمنح الدرجة الجامعية الأولى (البكالوريوس)، وتمنح درجة الدبلوم العالي أو الماجستير والدكتوراه. وبخصوص أعداد الطلبة الملحقين بالجامعة يوجد استقرار في أعدادهم خلال السنتين الماضيين ولدى الجامعة قاعدة مفادها بأن "لا يحرم طالب بسبب عدم قدرته على دفع الرسوم"، وكشف الدكتور الحولي بأن افتتاح بعض الجامعات والكليات الجديدة ساهم في تعدد خيارات طالب الثانوية العامة للالتحاق بمؤسسات التعليم العالي.

³³ بتاريخ 28/أكتوبر/2019م، تم مقابلة عدد من الطلبة من جامعة الأقصى بشكل فردي وأوضحوا بأن قيمة الساعات الدراسية وتكاليف الدراسة بجامعة الأقصى من الأسباب الرئيسية التي دفعتهم للتسجيل بالجامعة.

³⁴ جامعة الأقصى (03، أكتوبر، 2017)، وزير التربية والتعليم العالي الدكتور صبري صيدم يعلن من أرض جامعة الأقصى انتهاء أزمتها، تاريخ

الاطلاع (10، يناير، 2020)، الرابط الإلكتروني: <https://2u.pw/aAF5J>

³⁵ الجامعة الإسلامية بغزة مؤسسة أكاديمية مستقلة تعمل بإشراف وزارة التربية والتعليم العالي، ولدى الجامعة العديد من العضويات في الاتحادات والروابط الإقليمية والدولية، مزيد من التفاصيل في الرابط الإلكتروني الآتي: <https://cutt.us/bPiuP>

ولم يخفِ النائب الأكاديمي حقيقة أن الجامعة الإسلامية، والتي تعتبر من الجامعات العامة في فلسطين غير الهادفة للربح، اتخذت سلسلة من الخطوات والإجراءات للتكيف مع المتغيرات الاقتصادية خاصة على صعيد النشاط المالي وتحديداً فيما يتعلق بالرواتب والأجور والنفقات الأخرى.

جدول رقم (4) يبين أعداد الطلبة الجدد المسجلين في كافة البرامج في الجامعة الإسلامية خلال الأعوام 2015-2019م.

السنة الدراسية	15-2014		16-2015		17-2016		18-2017		19-2018		20-2019
	أول	ثاني	أول	ثاني	أول	ثاني	أول	ثاني	أول	ثاني	أول
المجموع	19854	18288	19451	17772	18996	17549	18207	16540	17148	15838	16826

المصدر: الجامعة الإسلامية (2019).

تظهر بعض البيانات الواردة في الجدول رقم (4) أن الجامعة الإسلامية (نموذج على المؤسسات العامة) والتي تُعد من أقدم الجامعات في قطاع غزة، حيث احتفلت في العام 2019 بمضي أربع عقود على تأسيسها. وبالرغم من الزيادة في أعداد الخريجين من المرحلة الثانوية إلا أن مقارنة أعداد الطلبة المسجلين بالجامعة يلاحظ الانخفاض الذي طرأ عليها، فقد بلغت أعداد الطلبة (19854) طالباً وطالبة في الفصل الأول من العام (15/2014)، وقد انخفضت الأعداد إلى (16826) في الفصل الأول من العام الدراسي (20/2019). وتمثل هذه النسبة نموذجاً على انخفاض اقبال الطلبة على التعليم العالي، ولوحظ استقرار في أعداد الملتحقين خلال السنتين الأخيرتين، وثمة عامل إضافي أسهم في تراجع أعداد الطلبة المسجلين في الجامعة، فإلى جانب سوء الأوضاع الاقتصادية جرى افتتاح كليات ومؤسسات تعليمية جديدة كان لها تأثير على حالة الالتحاق بالجامعة.

جدول رقم (5) يبين أعداد الطلبة الملتحقين بمقاعد الدراسة والخريجين للأعوام 2015-2019م.

الأعوام الدراسية	15-2014	16-2015	17-2016	18-2017	19-2018	20-2019
أعداد الطلبة الجدد	6008	5627	5634	5192	4645	4745
أعداد الطلبة الخريجين	4292	4211	4288	4009	3750	92

المصدر: الجامعة الإسلامية، (2019).

ومن النتائج المثيرة للاهتمام التي يظهرها الجدول رقم (5) أن أعداد الطلبة الخريجين تشهد انخفاضاً ملحوظاً، فعلى سبيل المثال التحق بالجامعة في العام (15/2014) ما يقارب من (6008) طالب/ة كان من المتوقع أنه بعد أربع سنوات يتخرج هذا العدد، ولكن البيانات توضح أن ما نسبته (62.4%) فقط هم من تخرجوا من الجامعة. وهذا يوحي بتوقف البعض عن مواصلة التعليم أو زيادة فترة التخرج للطلبة والتي أصبحت تتجاوز في مدتها الأربع سنوات، حيث يلجأ بعض الطلبة إلى تأجيل فصول دراسية وأصبحوا غير منتظمين في الدراسة. وهي ظاهرة أضحت منتشرة في معظم الجامعات، الأمر الذي يعني أن شح فرص العمل، وعدم قدرة الخريجين على الحصول على وظائف، تلعب دوراً أساسياً في انتهاك الحق في التعلم. هذا بالإضافة إلى الظروف المادية الصعبة للطلبة وعدم قدرتهم على استكمال الدراسة في ظل الظروف الاقتصادية والضغوط الاجتماعية.

جدول رقم (6) يبين أعداد الخريجين الذين لم يتسلموا شهادتهم الجامعية منذ عام 2015م

البرنامج	الإناث	الذكور	مجموع
البكالوريوس	2433	823	3256

368	68	300	التأهيل التربوي
294	184	110	الدبلوم العالي
2	0	2	الدكتوراة
493	295	198	الماجستير
4413	1370	3043	مجموع

المصدر: الجامعة الإسلامية، (2019).

وتشير الإحصائيات الواردة في الجدول رقم (6) إلى شيوع مشكلة الشهادات المحتجزة وعدم قدرة الطلبة على تسلمها، وأنها باتت ظاهرة في الجامعات كافة، بسبب عدم مقدرة الطلبة على دفع الرسوم الدراسية المتركمة أو الرسوم المتعلقة بإجراءات استخراج الشهادة. ولكن اللافت وفق البيانات الواردة أن نسبة الإناث المحتجزة شهادتهن بلغت (68.9%) مقارنة مع الذكور

وتجدر الإشارة إلى أن الأوضاع الاقتصادية انعكست سلبياً بشكل أكبر على المؤسسات العامة وبات تأثيرها أكثر حدة وخطورة على مستقبل الخدمات التعليمية فيها. وكمؤشر على حجم الأزمة قامت جامعة الأزهر بمخاطبة الرأي العام في بيان أصدرته، وأكدت فيه أن الضغوط الكبيرة التي تتعرض لها نتيجة انخفاض قيمة الرسوم الدراسية خلقت أزمة مالية متركمة وعجزاً مالياً يتجاوز الـ (33) مليون دينار. وأشارت الجامعة في بيانها أن قدرتها على الاستمرار في تقديم خدماتها باتت تتعرض إلى تهديد جدي في ظل هذا العجز، في وقت لا تتلقى فيه الجامعة أي نوع من المساعدات أو الدعم المالي من أية جهة رسمية أو خاصة. وأوضحت الجامعة أنه مع انتهاء الفصل الأول من العام الدراسي 20/2019 ارتفع عدد الطلبة الذين لم يسددوا رسومهم الدراسية بشكل كامل أو جزئي إلى أكثر من (5000) طالب/ة. كما تراكمت الكثير من الشهادات العالقة وبلغ عددها (2000) شهادة بقيمة مالية تتجاوز (2) مليون دينار بالرغم أنها قدمت تسهيلات وإعفاءات للخريجين في استخراج شهادتهم بلغت نسبتها (30%)³⁶.

استمرار التوسع في افتتاح مؤسسات وبرامج تعليمية جديدة:

تثار العديد من الأسئلة حول الحاجة الفعلية إلى مؤسسات جديدة تقدم خدمة التعليم العالي في قطاع غزة، حيث تزايد عدد مؤسسات التعليم العالي بشكل واضح خاصة خلال العقد الأخير، وقد ترتب على هذا التوسع بعض الازمات خاصة وأن عدد من هذه المؤسسات تغتقر للحدود الدنيا من الشروط والمعايير الكفيلة بتقديم تعليم نوعي وياكب التطورات الحديثة. وبصورة عامة فقد ظهر اتجاهان على هذا الصعيد، حيث اعتبر البعض أن وجود مؤسسات بهذا الحجم والعدد لا يدعم مستقبل العملية التعليمية، بسبب عدم اعتراف وزارة التعليم العالي في الحكومة الفلسطينية، ببعض هذه المؤسسات وبالتالي يحتاج الخريجون إلى التوقيع والأختام من الوزارة لتصديق الشهادة كي يتسنى لحاملها البحث عن عمل داخل الأراضي الفلسطينية أو خادجها أو استكمال تعليمهم في معظم الجامعات في الخارج.

ومن جهة أخرى اعتبر عدد من المتخصصين وجود عدد كبير من مؤسسات التعليم العالي ظاهرة صحية بل ومطلوبة لمقابلة الزيادة في عدد السكان وزيادة الطلب الاجتماعي على التعليم. هذا بالإضافة إلى أن وجود هذا العدد من المؤسسات يخلق نوعاً

³⁶ صحيفة نيا الوطن الإلكترونية، (21، ديسمبر، 2019م)، جامعة الأزهر بغزة تُصدر بياناً "مهماً" للرأي العام، تاريخ الاطلاع (21، ديسمبر، 2019م)،

الرابط الإلكتروني: <https://2u.pw/WKHb9>

من التنوع ويساعد على استحداث برامج جديدة، وأيضاً يمهّد إلى خلق حالة من المنافسة في حقل التعليم ويبعد شبح الاحتكار عن مؤسسات التعليم³⁷.

ندرة فرص العمل وتأثيرها على الحق في التعليم:

لا يمكن الوقوف على التحديات التي تواجه خدمة التعليم العالي دون الأخذ في الاعتبار واقع الخريجين الجامعيين الذي شكّل عاملاً مثبّطاً للإقبال على التعليم العالي، حيث تسبب تردّي الأوضاع الاقتصادية في قطاع غزة في صعوبات كبيرة لجهة خلق التوازن بين الإمداد المتواصل بالخريجين (العرض) والطلب في سوق العمل. وتشير بيانات الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني إلى أن هناك ارتفاعاً ملحوظاً في معدلات بطالة الخريجين من الفئة العمرية (20-29) عاماً من الحاصلين على مؤهل دبلوم متوسط أو بكالوريوس على مستوى الأراضي الفلسطينية بما فيها قطاع غزة. وارتفعت نسبة العاطلين عن العمل في صفوف الخريجين من حوالي (45%) في عام 2010م، إلى حوالي (58%) في عام 2018م³⁸. وتشير البيانات المتوفرة من الجهاز المركزي أنه توجد فجوة واضحة في معدلات البطالة بين الأفراد الذين تتراوح أعمارهم بين (20-29) عاماً، من الحاصلين على مؤهل دبلوم متوسط أو بكالوريوس خلال عام 2018، فحوالي (77%) في قطاع غزة، بينما في الضفة الغربية البطالة سجلت 40%،

وأكدت البيانات الصادرة عن الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني بخصوص بطالة الخريجين الحاصلين على مؤهل علمي دبلوم متوسط أو بكالوريوس من الفئة العمرية (20-29 سنة)، حسب مجال الدراسة تكاد تكون النسب متقاربة في كافة المجالات ولا يوجد فوارق ملحوظة وكبيرة. حيث تشير البيانات إلى أن تخصص العلوم التربوية وإعداد المعلمين تسجل نسبة البطالة في صفوف خريجها (81.9%)، والعلوم الاجتماعية والسلوكية (82.3%)، بينما العلوم الإنسانية (84.7%)، والحاسوب (71.2%)، والأعمال التجارية والإدارية (77.3%)، فيما سجلت البطالة في مجال الصحة (68.1%)، ومجال الهندسة والمهن الهندسية (61.8%)³⁹.

وتظهر البيانات غياب التوازن في عمليات التوظيف في مؤسسات التعليم العالي، التي ينبغي أن تكون أكثر حرصاً على احترام مبدأ المساواة بين الجنسين، حيث لا تقدم البيانات المتوفرة من وزارة التربية والتعليم العالي الأسباب وراء الفجوة وغياب التوازن بين الجنسين في عمليات التوظيف فقد يكون الأمر مرتبطاً بالقيود التي تعرقل إشراك المرأة في سوق العمل، وقد يكون الأمر راجع لأسباب موضوعية

وحسب بيانات الوزارة فإن عدد العاملين المفرغين في العام الدراسي 2019/2018م بلغ حوالي (4459) موظف/ة موزعين على النحو الآتي: (3721) من الذكور أي ما نسبته (83%)، وحوالي (738) من الإناث أي ما نسبته (16.5%)، وهذا يشير إلى عدم مراعاة مبدأ المساواة وعدم التمييز بين الجنسين في التوظيف. كما تؤكد بيانات الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني حول

37 مقابلة الدكتور/ أيمن اليازوري الوكيل المساعد للتعليم العالي، وزارة التربية والتعليم، قابله: باسم أبو جري بتاريخ 14/سبتمبر/2019م.
38 الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، (2019)، الإحصاء الفلسطيني يصدر بياناً صحفياً خاصاً بالطلبة الذين تقدموا لامتحان شهادة الدراسة الثانوية العامة "التوجيهي" إنجازاً للعام الدراسي 2018/2019، الموقع الإلكتروني الآتي:

<http://www.pCBS.gov.ps/postar.aspx?lang=ar&ItemID=3512>

39 المرجع السابق.

المشاركين في القوى العاملة من الجنسين أن حوالي 7 من كل 10 ذكور يشاركون في القوى العاملة مقابل 2 من كل عشر إناث، في حين لا تتجاوز نسبة مشاركة الإناث في القوى العاملة في قطاع غزة الـ 18%40.

الاستنتاجات:

إن تراجع الأوضاع الاقتصادية والإنتاج المحلي الإجمالي نتيجة استهداف قوات الاحتلال الإسرائيلي والتضييق على القطاعات الإنتاجية، بموازاة الإجراءات التي تمثلت في خفض قيمة الرواتب وإحالة الآلاف من الموظفين العموميين إلى التقاعد المبكر، من قبل حكومة التوافق الوطني في رام الله. وهذه التدابير في مجموعها شكلت تدابير تراجعية لكافة الحقوق الأساسية بما فيها الحق في التعليم، وكان لها أثر انتكاسي على حق تمتع المواطنين في قطاع غزة بالتعليم، ومع ضعف التدخلات الحكومية أصبح كلفة التعليم عبء على العائلة الفلسطينية والخريج.

صحيح أن التعليم العالي يُشكل أولوية قصوى، وتحرص الأسر على الاستثمار في هذا المجال لإيمانهم المطلق بأنه يشكل طوق نجاة، ويُسهم في تحسين أو - يعطي الأمل - نحو غد وحياة أفضل على الصعيد الاقتصادي والاجتماعي والثقافي، إلا أن الحق في التعليم اصطدم بعقبة كؤود تمثلت في تدهور الأوضاع الاقتصادية، ولم يعد في متناول الجميع خاصة من الناحية الاقتصادية.

وعلى خلاف التوقعات والتي بنيت على أرقام تمثلت في أعداد الملتحقين سنوياً في مؤسسات التعليم العالي، والتي تعطي انطباعاً بأن الحق في التعليم العالي مكفول للجميع ولا تعترضه أي عوائق، إلا أن التقرير يظهر نتائج مغايرة لذلك. ويفصل التقرير الأسباب المباشرة للأزمة وجوانبها على النحو الآتي:

1. يقع عبء تكلفة التعليم العالي على عاتق الطلاب وأسرهم، وأن ما نسبته 25 - 30% فقط من مجموع الطلبة استطاعوا دفع رسوم الفصل الثاني من العام 2018/2019م، بشكل كامل، بينما لم يتمكن حوالي 70% من دفع الرسوم كاملة.
2. تراجع التحصيل المالي كبديل رسوم دراسية، وتدني نسبة الإنفاق الحكومي المقدمة إلى مؤسسات التعليم العالي، وشح المصادر التمويلية الكافية والثابتة، أدت إلى تقادم مديونية الجامعات وعجزها عن تنفيذ برامجها على الوجه الأمثل؛ سواء أكان توفير الأجهزة والتقنيات التعليمية المتطورة أم زيادة مخصصات البحث العلمي. كما ضعفت قدرة المؤسسات على الاحتفاظ بالكوادر المؤهلة والنادرة، بعد تراجعت شروط عملهم، وعانوا من عدم الاستقرار المالي بسبب تذبذب صرف رواتبهم وعدم حصولها على مخصصاتهم كاملة في أغلب الأوقات. ووجد حملة الشهادات والتخصصات المطلوبة في الهجرة خارج القطاع أحد الحلول الممكنة.
3. مؤسسات التعليم العالي العامة تواجه صعوبات أكثر من نظيراتها الحكومية والخاصة. وتقدر نسبة الطلبة الملتحقين بهذه الجامعات بحوالي (45%) من مجموع الطلبة الملتحقين والمسجلين في مؤسسات التعليم العالي عامة، وهذا انعكس على حالة الاستقرار ولاسيما مع بحث الكادر الأكاديمي عن فرص خارج قطاع غزة.
4. الأزمة المالية كشفت عن مدى قصور الحكومة الفلسطينية في الوفاء بالتزامات دولة فلسطين بشأن الحق في التعليم، ولاسيما وأن المضمون المعياري للحق في التعليم يكفل أن لا تشكل القدرات المالية للطلبة عائقاً دون تمتعهم بحقهم في التعليم العالي. وكشف التقرير عن غياب ضمانات حكومية لإقامة نظام للقروض، تساعد الطلبة المتعسرين مالياً على مواصلة تعليمهم العالي، على أن تسدد قيمة الديون التي تتراكم على الطلبة لصندوق الإقراض بعد حصول الخريجين على عمل.
5. أظهرت البيانات أن فجوات متضاربة في أعداد الإناث والذكور من الطلبة، فمن جهة هناك فجوة كبيرة بين أعداد الطالبات الملتحقات بالجامعة وأعداد الطلاب لصالح الطالبات، ومن جهة أخرى هناك فجوة بين أعداد الطالبات والطلاب الذين يتخرجون من الجامعة لصالح الطلاب، الأمر الذي يدفع إلى الاعتقاد بأن الطالبات يدفعن ثمن تدهور الأوضاع الاقتصادية أكثر من الذكور، وأن توجهات المجتمع نحو تعليم الإناث تبدو متعارضة لجهة الواقع فمن جهة يفوق عدد الإناث أعداد الذكور في الالتحاق في الجامعات ولكن في نسب التخرج تنعكس الصورة رغم تفوق الإناث التحصيلي وهذا أمر يحتاج إلى بحث وتدقيق أكبر للتعرف على أسبابه الحقيقية.

6. يوجد فجوة واضحة بين أعداد الملتحقين بمؤسسات التعليم العالي سنوياً وأعداد الخريجين وهذه فجوة تدعو إلى القلق. وهي تشير إلى أن الطالب يستغرق فترة زمنية تتجاوز الفترة الزمنية المتعارف عليها لإتمام شهادة البكالوريوس - حيث إن بعض التخصصات تتطلب أربع سنوات وتخصصات مثل الطب والهندسة تصل إلى خمس وست سنوات- وهي ظاهرة أضحت منتشرة في معظم الجامعات.
7. أشار التقرير إلى أنه بالإضافة إلى التعسر المالي فإن شح فرص العمل وعدم قدرة الخريجين على الحصول على وظائف تلعب دوراً مثبطاً يحول دون الانتهاء من الدراسة في الفترة المحددة.
8. استمرار مشكلة احتجاز آلاف شهادات التخرج بسبب عدم تسديد الخريجين رسوم الشهادة أو تراكم أقساط غير مسددة. وتواجه معظم مؤسسات التعليم العالي هذه المشكلة؛ واللافت في الأمر وفق البيانات التي أوردها التقرير أن نسبة الإناث المحتجة شهادتهن تفوق نسبة الذكور في بعض الجامعات.
9. شهد قطاع غزة توسعاً كبيراً في افتتاح وإنشاء الكليات والجامعات الجديدة، حيث سُجل في قطاع غزة (28) مؤسسة تابعة للتعليم العالي، والملاحظ أن درجة المنافسة لم تود إلى خفض تكلفة التعليم العالي بل حافظت الساعة الدراسية على مستوى لا يتناسب مع القدرة المالية للمواطنين كما ترك هذا التوسع أثره السلبي على جودة التعليم في بعض المؤسسات خاصة تلك التي تفتقر للحدود الدنيا من الشروط والمعايير الكفيلة بتقديم تعليم نوعي يواكب التطورات الحديثة.
10. ظهرت فجوة كبيرة في عمليات التوظيف الأكاديمي والإداري بين الذكور والإناث في مؤسسات التعليم العالي، حيث بلغ عدد العاملين المفرغين في مؤسسات التعليم العالي في العام 2019/2018م، حوالي (4459) موظفاً شكل الذكور ما نسبته (83%)، وكان عدد الإناث (738) أي ما نسبته (16.5%). وهي فجوة موجودة أصلاً في سوق العمل، حيث تشير التقديرات الرسمية أن سوق العمل في دولة فلسطين يشارك فيه حوالي 7 من كل 10 ذكور، مقابل حوالي 2 من كل عشر إناث، وفي قطاع غزة لا تتجاوز نسبة مشاركة الإناث في القوى العاملة ال 18%.
11. الصراع السياسي الدائر والإجراءات المتبادلة بين غزة ورام الله أرهقت خدمة التعليم وأضعفتها؛ حيث كانت وزارة التربية والتعليم قد منحت تراخيص لمؤسسات تعليمية جديدة، وفي الوقت ذاته امتنعت وزارة التعليم في الضفة الغربية عن الاعتراف ببعض هذه المؤسسات، وفي ظل هذا الواقع تراكمت أعداد كبيرة من الخريجين من بعض الكليات أو التخصصات الذين لم يتمكنوا من الحصول على مصادقة وزارة التربية والتعليم العالي في رام الله. كما تسبب الصراع السياسي الذي شهدته جامعة الأقصى الحكومية في عزوف الطلبة عن التسجيل في الجامعة في العام الدراسي 2016/17.

التوصيات

وعليه وأمام الحقائق التي أظهرها التقرير، والتي تظهر بما لا يقبل اللبس أثر الأزمة الاقتصادية على تمتع الفلسطينيين من سكان قطاع غزة بحقوقهم في التعليم، والفجوات التي أظهرها، والتحديات والتحديات التي تواجه مؤسسات التعليم العالي الفلسطينية في قطاع غزة فإن مركز الميزان لحقوق الإنسان:

1. مطالبة المجتمع الدولي بتحمل مسؤولياته القانونية والأخلاقية والتدخل الفاعل من أجل إنهاء الحصار المفروض على قطاع غزة، والإسراع في توفير مدخلات الإنتاج من المواد الخام، وضمان حرية التبادل التجاري؛ وإلزام دولة الاحتلال بعدم استهداف القطاعات الاقتصادية والممتلكات العامة والخاصة، كونها جريمة حرب تفضي إلى حرمان الفلسطينيين من جملة من حقوقهم الاقتصادية والاجتماعية ولاسيما الحق في التعليم.
2. دعوة هيئات الأمم المتحدة ولاسيما منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (UNESCO)، والمؤسسات المالية والاقتصادية الدولية إلى توسع الدعم المالي والتقني لقطاع التعليم انطلاقاً من مبدأ التعاون الدولي.
3. يطالب الحكومة الفلسطينية بالعمل على إزالة العقبات والمعوقات التي تحول دون تمتع المواطنين بحقوقهم في التعليم ومواصلة تعليمهم العالي، سواء من خلال رعاية وضمان صندوق إقراض ميسر، أو إحداث تغيير في البيئة الاقتصادية في قطاع غزة للحد من حالة التدهور المستمر. وهذا يعتبر التزاماً أصيلاً بموجب العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية. وفي هذا السياق يدعو مركز الميزان إلى البحث في السبل الكفيلة بخلق آلاف فرص العمل في المؤسسات الحكومية والخاصة وغير الحكومية أو العمل على تفعيل صندوق إقراض للمشاريع الصغيرة للشباب.
4. دعوة الحكومة إلى تعزيز التوجه نحو التعليم المهني والتقني، وأن تتبع سياسات تخلق توازناً بين مؤسسات التعليم العالي وتخصصاتها والتعليم المهني بما يراعي حاجة سوق العمل، وعدم تجاهل الواقع الذي يشير إلى اختلال كبير أسهم بدوره في شيوع البطالة بين خريجي الجامعات لتصل نسبتها إلى حوالي 80٪.
5. يدعو وزارة التربية والتعليم العالي إلى مراجعة قيمة رسوم الساعات الدراسية في الجامعات، وجعلها في متناول المواطنين، ولاسيما مراجعة المتطلبات الجامعية وربطها بتمكين الخريج من مهارات ومعارف ضرورية لسوق العمل، وأن لا تنحصر في كونها مصدر دخل مالي للجامعات دون قيمة حقيقية للمتعلمين.
6. ضرورة قيام هيئة الاعتماد والجودة الحكومية بمضاعفة دورها من خلال المراجعة الدورية لبرامج مؤسسات التعليم العالي، وإعادة تقييمها ودراستها ووضع مؤشرات ومقاييس للتأكد من إعمال الحق في التعليم، وضرورة مراجعة كافة الإشكاليات التي تواجه الطلبة مثل مسألة الاعتراف بالتخصصات والكليات واعتماد آلية فعالة من أجل تطوير معايير الجودة مع الاهتمام بالتخصصات النوعية ودراسة حاجة السوق.
7. ضرورة ضبط عملية التوسع في افتتاح مؤسسات التعليم العالي الجديدة من خلال تطبيق المعايير والمواصفات، والعمل على إجراء إصلاحات في المجالات الإدارية والمالية ودراسة سلم الرواتب ومدى ملاءمته مع حجم الإيرادات ومستويات المعيشة ومتوسط الأجور في حقل العمل الأكاديمي.
8. العمل على خلق حالة من التوازن بين الجنسين في عمليات توظيف واستقطاب الكوادر الأكاديمية والإدارية في مؤسسات التعليم العالي.
9. ضرورة العمل على إنهاء مشكلة تصديق شهادات التخرج للخريجين من المؤسسات التي لم تحصل على ترخيص من وزارة التعليم العالي والبحث العلمي. والعمل على توحيد القوانين واللوائح الناظمة لعمل مؤسسات التعليم العالي، وتوحيد الجهات التي تمنح التراخيص، وتجنيد خدمات التعليم بشكل عام، والعالي بشكل خاص أي تداعيات للانقسام السياسي.

انتهى